إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 09/361
للنشر الفوري
١٧ أكتوبر ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، يشيد بقدرة دول مجلس التعاون الخليجي على الصمود في مواجهة الأزمة العالمية

أدلى اليوم السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بالتصريح التالي عقب اجتماعه في العاصمة العُمانية، مسقط، مع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي:[١]

"لقد سررت للغاية بالمشاركة في هذا الاجتماع وتبادل الآراء حول مختلف التحديات العالمية والإقليمية. وأود توجيه الشكر لمعالي أحمد بن عبد النبي مكي، وزير الاقتصاد الوطني العماني، لاستضافة هذا الاجتماع في السلطنة.

"منذ آخر اجتماع عقده المجلس، أدت السياسات واسعة النطاق التي اتُّبِعَت في جميع أنحاء العالم إلى تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية وتخفيف التباطؤ في نمو الناتج. غير أن آخر المستجدات الاقتصادية يحدو بنا إلى التفاؤل الحذر. وأهم ضرورات المدى القصير هي أن يحافظ صانعو السياسات، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة، على الدفعة التنشيطية التي تتيحها السياسات إلى أن يصبح طلب القطاع الخاص قائما على أسس راسخة لضمان التوصل إلى تعافٍ قوي ومستمر.

[١] يضم مجلس التعاون الخليجي الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت.

"ورغم أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تتحقق لها الحصانة من تداعيات الأزمة فقد استطاعت التصدي لها من موقع قوة. والسلطات في دول المجلس تستحق التهنئة على تخفيف حدة الأزمة بفضل قوة سياساتها المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على نمو اقتصاداتها وأثمر نتائج إيجابية انتشرت آثارها في بلدان الجوار، كما تستحق التهنئة على المساهمة في الطلب العالمي أثناء الهبوط الاقتصادي.

"وقد كشفت الأزمة عن مواطن ضعف ينبغي معالجتها في بعض القطاعات المصرفية الخليجية. ومع ذلك، فهي تتسم بطابع لا يؤثر على النظام المالي ككل، كما أن دول المجلس كرست الموارد اللازمة لإبقائها تحت السيطرة.

"وبالنظر إلى المستقبل، يتعين مواصلة العمل على تنويع النشاط في القطاع المالي وفي الاقتصاد بشكل أعم. ومن شأن ذلك أن يحد من تقلب النشاط الاقتصادي وتكاليف تمويل الاستثمارات الخاصة، وهو ما يمثل عنصرا أساسيا في توفير فرص العمل للقوى العاملة المتنامية.

"وقد قطعت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات واسعة صوب التكامل الاقتصادي. وكان إقرار ميثاق المجلس النقدي بمثابة علامة فارقة في الإنجازات التي أحرزت هذا العام. ويواصل صندوق النقد الدولي تعاونه الوثيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما يقف على استعداد لدعم جهودها نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وإقامة الاتحاد النقدي."